

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2704 (2023) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وقراره 2366 (2017) الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل 90 يوماً. ويغطي هذا التقرير الفترة من 27 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 26 آذار/مارس 2024.

ثانياً - أهم التطورات

2 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير جهوداً متواصلة للمضي في تنفيذ مختلف جوانب الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم المبرم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وتعزيز مبادرات الحوار في إطار سياسة السلام الكامل التي تنتهجها الحكومة. واتسمت الفترة أيضاً بنداءات مستمرة من المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة بالنزاع بتوفير الأمن لها وزيادة الفرص المتاحة لها من خلال إجراءات محددة ومستدامة، وهو ما يدل على الحاجة إلى إحراز تقدم كبير حتى في خضم مواجهة التحديات التي ينطوي عليها التزاماً الانتقال من عقود من النزاع وإيجاد حلول لأشكال العنف المستمرة من خلال الحوار.

3 - وظل تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل، وهو جانب أساسي من جوانب الاتفاق النهائي، من أولويات الحكومة. وأحرز تقدم يبعث على التفاؤل بطرق منها الزيادة التدريجية في تخصيص الأموال لهدف أساسي هو تسريع وتيرة تسليم الأراضي والتنمية الريفية في المناطق التي تعاني من الفقر وعدم المساواة. والاستخدام الاستراتيجي لهذه الموارد والتنسيق بين المؤسسات يشكلان شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف الإصلاح في عام 2024 وضمان أن تستفيد من جهود تسليم الأراضي الفئات الضعيفة مثل الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً وضحايا النزاع والنساء الريفيات.



4 - واستمر إحراز التقدم أيضا في عناصر أخرى من الاتفاق النهائي، ومنها توفير الأراضي لغرض إعادة إدماج المقاتلين السابقين، والموافقة على الخطة الاستراتيجية لتوفير الأمن والحماية للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وإنشاء آليات متابعة لتسريع وتيرة تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية.

5 - ومع تقدم محكمة السلام الخاصة نحو إصدار أولى أحكامها التصالحية، أثار الأعضاء السبعة في أمانة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقا بعض دواعي القلق بشأن نطاق عمل هذه المحكمة، وتتعلق كلها بنطاق اختصاصها. ففي بيانات عامة ورسالة موجهة إلى رئيس كولومبيا غوستافو بترو، احتجوا من بين أمور أخرى على عدد حالات العفو التي منحتها محكمة السلام الخاصة الذي اعتبروه عددا غير كاف ويتناقض مع المبدأ المتفق عليه وهو منح العفو لأكثر عدد ممكن. وتساءلوا أيضا عن مدى صواب قرار محكمة السلام الخاصة بإخضاع المقاتلين السابقين من ذوي الرتب الدنيا والمتوسطة للتحقيق، فهو قرار يتجاوز في رأيهم ما هو منصوص عليه في الاتفاق النهائي وهو التركيز في التحقيقات على من يتحملون المسؤولية الكبرى عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وعن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ودعا القادة السابقون للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي محكمة السلام الخاصة إلى التقيد بروح الاتفاق النهائي، ونبهوا إلى خطر أن يتخلى المقاتلون السابقون عن عملية العدالة الانتقالية بسبب هذه الصعوبات. وذهبوا إلى حد اقتراح إنشاء آلية عدالة بديلة.

6 - وفي رد علني على ما أعرب عنه، شددت محكمة السلام الخاصة على وضعها باعتبارها آلية العدالة المنبثقة عن الاتفاق النهائي. وقالت إنها اتخذت إجراءاتها في إطار الدستور والقانون، وأشارت إلى وجود آليات إجرائية محددة للطعن في قراراتها، ودعت إلى احترام حريتها واستقلالها. وأثار ما أعرب عنه القادة السابقون للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ردود فعل من العديد من الأطراف الفاعلة الوطنية، ومنها متفاوضون حكوميون سابقون على السلام، حيث أشارت هذه الأطراف إلى ضرورة معالجة بعض دواعي القلق المشروعة التي أثارها هؤلاء القادة السابقون وإعطاء الأولوية للحوار لحل هذه الخلافات وترك الدعوات إلى إنشاء آليات بديلة. ويُنْتَج الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو، مساعيهِ الحميدة في هذا الصدد.

7 - واستمرت مبادرات الحوار التي تقوم بها الحكومة في إحراز تقدم مع جماعات مسلحة غير مشروعة متنوعة تتسبب اشتباكاتهما في تفشي العنف في المناطق الريفية وتطرح عقبات شديدة أمام تحقيق السلام. ومن بالغ الأهمية معالجة هذه النزاعات حتى يتحقق السلام المستدام في البلاد. وتقوم الحكومة أيضا بثلاث مبادرات للحوار مع تنظيمات إجرامية حضرية في مدن بوينافنتورا ومدين وكويبدو.

8 - وعقدت الحكومة وجيش التحرير الوطني الجولة السادسة من المحادثات بينهما في كوبا في الفترة من 22 كانون الثاني/يناير إلى 6 شباط/فبراير. وهذا الحوار هو الأكثر تقدما من بين جميع الحوارات الجارية حاليا. فقد أجرى الجانبان مناقشات صريحة كانت صعبة في بعض الأحيان، وركزا في الغالب على تنفيذ الاتفاق الثنائي والوطني المؤقت على إطلاق النار لمدة 180 يوما الذي بدأ سريانه في 3 آب/أغسطس 2023. وأكد وزير الدفاع، الذي حضر المحادثات لمدة يومين، التزام الحكومة بالحوار الجاري وبوقف إطلاق النار. وفي نهاية جولة المحادثات، أعلن الجانبان اتفاقهما على تمديد وقف إطلاق النار لمدة 180 يوما أخرى ابتداء من 6 شباط/فبراير، وبذلك يكون أطول وقف لإطلاق النار على الإطلاق بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني. وتمكنت آلية رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه حتى حينه من اتخاذ تدابير لمنع

احتمال نشوب اشتباكات مسلحة بين الجانبين في 27 حالة، وتقوم من ثم بدور هام في بناء الثقة دعماً للتطورات الإيجابية على طاولة التفاوض.

9 - وبالإضافة إلى تمديد وقف إطلاق النار الثنائي، التزم جيش التحرير الوطني انفرادياً ومؤقتاً بوقف القيام بعمليات اختطاف طلباً للفدية، وعهد إلى آلية الرصد والتحقق بأن ترصد هذا الالتزام. وأعلنت الحكومة لاحقاً أن جيش التحرير الوطني أطلق سراح جميع المختطفين طلباً للفدية البالغ عددهم 26 مختطفاً حتى كانون الأول/ديسمبر 2023. وأعلن الجانبان أيضاً عن اتفاقهما على إنشاء صندوق استثماري متعدد المانحين لإدارة الأموال المقدمة من الحكومة والمانحين الدوليين لدعم عملية السلام مع جيش التحرير الوطني في إطار الخطة المحددة في الاتفاق المبرم في المكسيك في آذار/مارس 2023 (انظر الفقرات 85-88 أدناه).

10 - واتفقت الحكومة والجماعة التي تسمى باسم هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في كانون الثاني/يناير على تمديد اتفاق وقف إطلاق النار الوطني الثنائي المبرم بينهما لفترة إضافية مدتها ستة أشهر. ويرد في التقرير الذي أعدته آلية الإشراف والرصد والتحقق في كانون الثاني/يناير، والذي يغطي فترة الثلاثة أشهر الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار (17 تشرين الأول/أكتوبر 2023 - 15 كانون الثاني/يناير 2024)، أن 21 شخصاً أخذتهم هيئة الأركان العامة المركزية رهائن قد أفرج عنهم، ليصل العدد الإجمالي للرهائن المفرج عنهم منذ تموز/يوليه 2023 إلى 45 فرداً. وأفادت الآلية أيضاً بأن العمل المنسق، سواء على المستوى الوطني أو من خلال فروعها الإقليمية الأربعة المنشأة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منَع احتمال نشوب اشتباكات مسلحة بين الأطراف في 11 حالة.

11 - وعقد الطرفان جولتين إضافيتين من المحادثات، إحداها في بوغوتا في كانون الثاني/يناير والأخرى في سان خوسي ديل غوافياري في آذار/مارس. وكان محور التركيز في كلتا الجولتين هو التدابير الكفيلة بزيادة أثر وقف إطلاق النار من حيث حماية المجتمعات المحلية، وتحديدًا في المناطق المتأثرة بالنزاع حيث توجد هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجماعات أخرى. وأحرز الطرفان تقدماً أيضاً في تحديد الأنشطة التي يُستهدف بها تعزيز التنمية الريفية والاستدامة البيئية، والتي ستتخذ في البداية في مقاطعات كاكيتا وغوافياري وميتا وشمال سانتاندر. ولم يُتفق بعد على خطة محادثات شاملة.

12 - وتسببت أعمال العنف المستهجنة التي ارتكبتها هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في 16 و 17 آذار/مارس 2024 ضد مجتمعات الشعوب الأصلية في بلدية تورينيو بمقاطعة كاوكا في وفاة زعيمة مجتمعية تقليدية اسمها كارميلينا أسكوي يولي، وإصابة اثنين من حرس الشعوب الأصلية. ورداً على ذلك، أعلن الرئيس بترو تعليق وقف إطلاق النار في 20 آذار/مارس في مقاطعات كاوكا ونارينيو وبايي ديل كاوكا.

13 - وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة وجماعة أخرى متفرعة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقاً، اسمها "سيغوندا ماركيتاليا"، في شباط/فبراير أنها شرعت في عملية حوار لإحلال السلام. وعينت الحكومة أرماندو نوفوا ليكون كبير مفاوضيها وأقرت ثمانية أفراد رسمياً ممثلين للجماعة المسلحة في المحادثات.

14 - وظل العنف في مقاطعات مثل أنتيوكيا وكاوكا وتشوكو ونارينيو وبوتومايو يُثير بالغ القلق، إذ مسّ مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي على وجه الخصوص. وقُتل

10 أعضاء سابقين آخرين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (جميعهم رجال) في البلد ككل، بينما قُتل 11 في الربع السابق.

15 - وفي كانون الثاني/يناير، تولت السلطات الإقليمية والمحلية التي انتُخبت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 مهامها في مختلف أنحاء البلاد دون وقوع حوادث، ومن بينهم 18 مقاتلاً سابقاً ومرشحاً من حزب "كومونيس" (10 نساء). وبإمكان السلطات على المستويين الإقليمي والمحلي أن تسهم بإسهامات مهمة في توطيد السلام. فعملها مع الأطراف المعنية المحلية على الخطط الإنمائية للبلديات والمقاطعات يُتيح لها الفرصة للمساهمة في تحسين حياة مجتمعاتها من خلال سياسات وتدابير محددة. ونسقت وحدة تنفيذ الاتفاق النهائي جهود التخطيط والدعوة فيما بين الكيانات التي تضطلع بمسؤوليات تتعلق بالسلام بهدف إدماج الفصول الإلزامية المتعلقة بالسلام في الخطط الإنمائية للبلديات والمقاطعات.

16 - وعلى المستوى الوطني، ظلت مشاريع قوانين عديدة تتعلق بتنفيذ الاتفاق النهائي الموقع في عام 2016 قيد المناقشة في الكونغرس. ومن مشاريع القوانين مقترحات مقدمة من الحكومة ومكتب أمين المظالم وممثلي الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام تهدف إلى تعزيز تدابير جبر ضرر الضحايا من خلال إصلاح القانون المتعلق بالضحايا وإعادة الأراضي إلى مالكيها الذي اعتمد في عام 2011. وطُرح للمناقشة أيضاً مشروعاً قانونين من اقتراح الحكومة ينظمان جوانب عمل الجهاز القضائي الزراعي.

17 - وفي 12 آذار/مارس، انتُخبت محكمة العدل العليا لوس أدريانا كامارغو مدعية عامة جديدة للفترة 2024-2028 من قائمة من ثلاث مرشحات اقترحنه الرئيس بترو. وجاء انتخابها بعد عدة جولات من التصويت في خضم تبادل كبير للرأي العام بشأن عملية الاختيار وفي خضم مظاهرات منادية بالتوصل بسرعة إلى توافق في الآراء. وأكدت المحكمة من جديد أهمية احترام حريتها واستقلالها.

18 - ونُظر إلى زيارة مجلس الأمن لكولومبيا في الفترة من 7 إلى 11 شباط/فبراير على أنها دليل قوي على دعمه وتشجيعه لحكومة كولومبيا وشعبها لمواصلة العمل من أجل إحلال السلام الكامل والشامل للجميع. وكررت الأطراف المتنوعة التي التقت بوفد المجلس، من قادة حكوميين ومشرعين وقضاة وممثلين للمجتمع المدني وقيادات نسائية ومقاتلين سابقين وزعماء مجتمعيين وضحايا، الإعراب للوفد عن تقديرها لدور المجلس في دعم عملية السلام، ولإتاحة الفرصة لها لإبداء وجهات نظرها ودواعي قلقها ومقترحاتها بشأن سبل تعزيز مبادرات السلام وتنفيذها. وأتاحت الزيارة الفرصة للرئيس غوستافو بترو ونائبته فرانسيسكا ماركيز لإعادة تأكيد التزامهما بتنفيذ الاتفاق النهائي في ظل تولي الرئيس المسؤولية الكاملة في هذا الصدد بوصفه قائد ومنسق عمل الحكومة على تحقيق هذا الهدف.

ثالثاً - الأنشطة والأولويات الرئيسية

ألف - التحقق من تنفيذ الاتفاق النهائي

19 - تستحق سياسات الحكومة وجهودها في التخطيط وتحديد الأولويات الثناء لما تتميز به من شمول وطموح، لكن تتزايد الحاجة، في ظل التحديات التي ينطوي عليها السياق على الأرض، إلى اتخاذ تدابير سريعة ومحددة لترجمة السياسات والخطط المتعلقة بتنفيذ مختلف بنود الاتفاق النهائي إلى نتائج ملموسة.

الإصلاح الريفي الشامل

20 - تجلّى إعطاء الحكومة الأولوية للإصلاح الريفي في الزيادة غير المسبوق في الموارد المخصصة لهذا الهدف الذي ستواجه تحديات كبيرة في تحقيقه بسبب القيود المؤسسية والتنسيقية. ومن الأمثلة على هذه الزيادة الكبيرة في الموارد المخصصة لهذا الهدف زيادة الميزانية المخصصة للوكالة الوطنية للأراضي لعام 2024 بأكثر من الضعف، وزيادة الميزانية المخصصة لوكالة التنمية الريفية بأربعة أمثال. وسعت الحكومة أيضاً إلى تعزيز مشاركة المستفيدين المستهدفين في جهود الإصلاح، حيث أعلنت أنها قررت إنشاء 200 لجنة معنية بالإصلاح الريفي على مستوى المقاطعات والبلديات في عام 2024 في إطار النظام الوطني للإصلاح الزراعي. وتهدف هذه اللجان إلى تعزيز مشاركة جمعيات الفلاحين أساساً في تنفيذ السياسات الإصلاحية، إلى جانب مشاركة ممثلين للمجتمعات الإثنية وللنساء الريفيات.

21 - وأعطت الحكومة الأولوية لبعض المناطق في عملية الإصلاح الريفي، ومنها مناطق البحر الكاريبي وماغدالينا ميديو والأمازون، لكن تفاوت التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح فيها. فعلى سبيل المثال، شهدت منطقة البحر الكاريبي تطورات في حيازة الأراضي، بينما ركزت الحكومة في منطقة الأمازون على الاعتراف بحقوق الفلاحين في المناطق حيث توجد محميات غابات بالاقتران مع ضمانها حفظ البيئة فيها. ويستدعي هذا التفاوت في تنفيذ الإصلاح الريفي الاستخدام الفعال للنظام الوطني للإصلاح الزراعي المنشأ مؤخراً، والتنفيذ المتزامن للخطط الوطنية للإصلاح الريفي ليتسنى تحقيق أقصى قدر ممكن من التنسيق والأثر.

22 - وأحد الأهداف الرئيسية للفصل من الاتفاق النهائي الذي يتعلق بالإصلاح الريفي هو إتاحة الأراضي للفلاحين والنساء الريفيات وضحايا النزاع الذين لا يملكون أرضاً. والمزمع تحقيق هذا الهدف أساساً من خلال حيازة الأراضي وحسم ملكيتها، والتعجيل بإعادة الأراضي إلى من فقدوا أراضيهم في ظل النزاع، وجعل ملكية الأراضي ملكية رسمية في المناطق حيث لا يستطيع المستفيدون من الأرض الحصول على سندات ملكيتها.

23 - وفيما يتعلق بحيازة الأراضي وحسم ملكيتها، خفضت الحكومة أحد أهداف تسليم الأراضي المقررة في خطتها للتنمية الوطنية من 3 ملايين هكتار إلى 1,5 مليون هكتار بحلول عام 2026 بسبب القيود التي تعترض تحقيق هذا الهدف من الناحية العملية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اقتنت الحكومة 113 051 هكتاراً، ليصبح مجموع ما اقتنته خلال الإدارة الحالية 401 157 هكتاراً، وسُلم 75 452 هكتاراً من هذه الأراضي للمستفيدين. ولا يزال التحدي المطروح هو سبل المضي بسرعة في الحسم النهائي في ملكية الأراضي الذي هو أمرٌ ضروري لضمان حق المستفيدين في الأرض، وشرطاً لا بد منه لتتحقق الاستفادة على المدى الطويل. وتعهّدت الوكالة الوطنية للأراضي باقتناء 600 000 هكتار لفائدة صندوق الأراضي وجعل ملكية مليون هكتار من الأراضي ملكية رسمية في عام 2024.

24 - وفيما يتعلق بالاتفاق بين الحكومة والاتحاد الكولومبي لمربي الماشية، استُثري لأغراض الإصلاح الريفي منذ عام 2022 ما عدده 24 109 هكتارات من إجمالي الهدف المقرر البالغ 3 ملايين هكتار. ولم تحدث تطورات هامة في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

25 - وفيما يتعلق بجعل ملكية الأراضي ملكية رسمية، استمر إحراز التقدم وإن كان بوتيرة بطيئة، حيث أصبحت ملكية 82 014 هكتاراً ملكية رسمية، ليصل مجموع الهكتارات التي أصبحت ملكيتها رسمية خلال

الإدارة الحالية إلى 807 815 هكتارا. ومُنحت الملكية الرسمية لنسبة 22 في المائة من تلك الأراضي إلى فلاحين، وهم الفئة المنصوص في الاتفاق النهائي أن تكون الفئة الرئيسية المستفيدة من عملية الإصلاح.

26 - وفيما يتعلق بإعادة الأراضي إلى مالكيها، رفعت وحدة إعادة الأراضي إلى مالكيها المزيد من المطالبات نيابة عن أصحابها بما يشمل أكثر من 1 665 004 هكتارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن العشرة ملايين هكتار الخاضعة لهذه العملية منذ عام 2011، لم تتجاوز نسبة الأراضي المعادة إلى مالكيها أو المقدم تعويض مالي عنها 3 بالمائة (326 637 هكتارا)، وذلك بسبب سوء الظروف الأمنية على الأرض وثقل العبء القضائي. ونظرا لطول الإجراءات التي تتطلبها العملية، عززت وزارة الزراعة قدرات هذه الوحدة لإتاحة العودة العاجلة للنازحين إلى أراضيهم كلما أمكن ذلك.

27 - وتشكل إنتاجية الأراضي أحد العناصر الهامة الأخرى من عملية الإصلاح الريفي، فهي شرط أساسي لتتجح عملية إعادة توزيع الأراضي ولتكون نتائجها مستدامة. ولذلك، وافقت وكالة التنمية الريفية على رصد 107 ملايين دولار لتنفيذ 127 مشروعا من مشاريع التنمية الزراعية في عام 2024، وهو ما يمثل زيادة بستة أمثال مقارنة بعام 2023. وبالإضافة إلى تخصيص الموارد المطلوبة، سيلزم التنسيق بين المؤسسات الوطنية والحكومات المحلية والمستفيدين لكي يتلقى هؤلاء المستفيدون المساعدة والدعم التقنيين اللازمين في مشاريعهم الإنتاجية.

28 - ووفق ما ينص عليه الاتفاق النهائي، حُدثت النساء الريفيات على أنهن من الفئات ذات الأولوية في عملية الإصلاح الريفي. ومن التطورات الإيجابية في هذا الصدد تخصيص الصندوق الإنمائي المعني بالنساء الريفيات، وهو جهاز موجود قبل إبرام الاتفاق النهائي، ما قدره 8 ملايين دولار لدعم مشاريع نساء في 14 مقاطعة.

29 - ولا يزال يتعين القيام بالمزيد من أجل إرساء أول سجل عقاري في كولومبيا، وهذا شرط أساسي منصوص عليه في اتفاق السلام في إطار تنفيذ الإصلاح الريفي. ويحتوي السجل العقاري حتى حينه على معلومات محدثة عن ملكية الأراضي والشؤون المرتبطة بها في 12,6 في المائة من أراضي البلد، وهي النسبة المقررة في عام 2023. وتهدف هيئة السجل العقاري إلى بلوغ نسبة 35,7 في المائة في عام 2024، وهي قيد إعداد دورات تدريبية للفلاحين والشعوب الأصلية.

30 - وتُبرز حالات التنازع لمدة طويلة على الأحقية في استغلال الأراضي أهمية توفّر آليات فعالة لحل النزاعات. وبعد الموافقة في تموز/يوليه 2023 على إنشاء الجهاز القضائي الزراعي، ستُنشأ محاكم إقليمية في خمس مقاطعات خلال النصف الأول من عام 2024. وعولجت مسألة منفصلة تُثير التوتر، وهي إقامة فلاحين في مناطق حيث توجد محميات غابات، عن طريق اتفاق بين وزارة البيئة ووزارة الزراعة الهدف منه تنظيم استغلال الأراضي في هذه الحالات.

31 - وتهدف البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، على النحو المتوخى في الاتفاق النهائي، إلى تقليص الفجوات الإنمائية في جميع أنحاء البلد. وأعطت الحكومة الأولوية لإدماج مشاريع البرامج الإنمائية في الخطط الإنمائية المحلية التي وضعتها السلطات المتولية مهامها حديثا.

32 - وسعيا لتحقيق أقصى قدر من إمكانات المشاريع المندرجة ضمن البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي وتحسين التنسيق المؤسسي في التنفيذ، بدأت الحكومة عملية استعراض لما عدده 33 007 مبادرات من البرامج الإنمائية لإعطاء الأولوية للبرامج العالية الأثر وللبرامج التي تقيد النساء. وانتهى خلال الإدارة

الحالية من تحديد الصيغة النهائية لما عدده 495 مشروعاً من المشاريع الحالية المندرجة ضمن البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، ليلبلغ المجموع حتى حينه 3 689 مشروعاً.

33 - وتهدف الحكومة كذلك إلى تجسيد الطابع الشامل للبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي من خلال 12 مشروعاً جامعاً، وسينفذ اثنان من هذه المشاريع في عام 2024. ويجري العمل على إعداد سبعة مشاريع جامعة أخرى تركز على مجالات مثل التنمية الاقتصادية وحفظ البيئة والبنية التحتية. ويجري العمل أيضاً على إعداد مشروع متعلق بصيد الأسماك يغطي خمس بلديات في نارينيو مشمولة ببرنامج إنمائية ذات تركيز إقليمي، ورُصد له استثمار أولي قدره 11 مليون دولار.

34 - ويتمثل أحد الأهداف الشاملة للإصلاح الريفي المحددة في الاتفاق النهائي في خفض معدل الفقر وعدم المساواة في الأرياف بمقدار النصف من خلال تنفيذ 16 خطة وطنية للإصلاح الريفي. وتمت الموافقة حتى حينه على جميع الخطط باستثناء خطة الصحة الريفية. وفي حين أحرزت وزارة الزراعة تقدماً في مواءمة البرامج والاستراتيجيات مع الخطط الوطنية في مجالات مثل جعل ملكية الأراضي ملكية رسمية وإعادة تنشيط الإنتاج، يتطلب تحقيق التحول المتوخى أن تبذل جميع الوزارات المعنية جهوداً متضافرة، بوسائل منها تخصيص الموارد.

إعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي

35 - استمرت عملية إعادة الإدماج في التدرج من القيام بالتدابير اللازمة لبدء مرحلة الانتقال إلى الحياة المدنية إلى القيام بالتدابير الأطول أمداً التي تتطلب التعاون المستمر بين الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع والمقاتلين السابقين وممثليهم، والانخراط الفعلي لكيانات الحكومة والدولة في العملية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

36 - وعلى الصعيد الوطني، تشكل موافقة المجلس الوطني لإعادة الإدماج على البرنامج الشامل لإعادة الإدماج في كانون الأول/ديسمبر خطوة إيجابية. لكن لم يوافق بعد على المرسومين اللذين يضيفان على البرنامج طابع الرسمية باعتباره سياسة عامة، وعلى إنشاء نظام وطني لإعادة الإدماج، وهذا أمر ضروري لينتهج في التنفيذ نهج يشمل الحكومة بأسرها. وينطبق هذا أيضاً على مرسوم آخر بشأن إعادة الإدماج الجماعية للمقاتلين السابقين داخل المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج وخارجها. ولتتحقق هذه السياسات والآليات، من الضروري أن تتحمل مختلف القطاعات الحكومية المعنية المسؤولية في دعم الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع.

37 - وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي، بذلت الأطراف جهوداً تكميلية لإدراج مسائل إعادة الإدماج في الخطط الإنمائية للبلديات والمقاطعات. وضغطت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع من أجل توفير الخدمات الأساسية للمقاتلين السابقين وأسرهم في 147 بلدية و 18 مقاطعة، ودعمت الجهود الدعوية التي تقودها نساء في 12 بلدية. وشجع ممثلو حزب "كومونيس" في المجلس الوطني لإعادة الإدماج المشاركة الفعلية للمقاتلين السابقين في لجان التخطيط المحلية. وتدعم بعثة التحقق هذه الجهود من خلال العمل مع المسؤولين المنتخبين حديثاً والمساعدة في تعزيز الأفرقة العاملة المحلية المعنية بإعادة الإدماج.

38 - ولا يزال من الضروري إتاحة الأراضي للمقاتلين السابقين لفتح آفاق أمامهم على المدى الطويل. ولذلك، اشترت الحكومة تسع قطع أرض جديدة يبلغ مجموعها 4 758 هكتاراً لتستخدم في أغراض إنتاجية.

واقْتُني حتى حينه أكثر من 11 800 هكتار من الأراضي، وربعها مخصص لدمج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بينما الباقي مخصص للمشاريع الإنتاجية. والتزمت الوكالة الوطنية للأراضي بالحفاظ على وتيرة الاقتناء وتحديد أولويات الشراء على أساس احتياجات إعادة الإدماج. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، المقاتلين السابقين الذين يواجهون مخاطر أمنية في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعتي أنتيوكيا وبوتومايو. وعموماً، لا يزال من الضروري تعزيز التنسيق المؤسسي لضمان أن يُقترن توزيع الأراضي بتوفير المساعدة التقنية والالتزام والأصول الإنتاجية.

39 - ولا يزال النقص في المساكن المتوفرة للمقاتلين السابقين من التحديات الأشد جساماً التي تواجه الحكومة. فمنذ ما يقرب من عامين من إطلاق مشاريع الإسكان في أربع مناطق إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج اعتُبرت مناسبة لهذه الأغراض، لم يحرز تقدم إلا في كالدونو بمقاطعة كاوكا، حيث بُني حتى حينه 37 من المساكن المقرر بناؤها وعددها 145 مسكناً. ومُنحت 31 إعانة إسكان لمقاتلين سابقين يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج يبلغ مجموعهم 10 500 مقاتل سابق. وعملت وزارة الإسكان على هذا الأمر ضروري لإيجاد حلول لهذه الحالة. وسيكون من المفيد تنفيذ حلول مثل بدء برامج لبناء المقاتلون السابقون مساكن لهم بأنفسهم، وتيسير الحصول على إعانات الإسكان.

40 - وفيما يتعلق بإعادة الإدماج الاقتصادي، ظلت النسبة المئوية للمقاتلين السابقين المعتمدين للمشاركة في المبادرات الإنتاجية الفردية والجماعية ثابتة عند 79 في المائة (8 063 رجلاً و 2 815 امرأة). ويشارك ما يقرب من 63 في المائة من هؤلاء المقاتلين السابقين في مبادرات فردية، بينما يشارك 37 في المائة في مبادرات جماعية. أما البقية فليس لهم ارتباط رسمي بأي مبادرة من هذه المبادرات لأسباب مختلفة، ومنها أن البعض منهم اختاروا أشكالاً أخرى من العمل أو اتجهوا إلى مبادرات ذاتية التمويل. ولم يوافق المجلس الوطني لإعادة الإدماج على أي مشاريع جماعية جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما وافقت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع على 138 مشروعاً فردياً، وهو ما يشير إلى الاتجاه نحو المبادرات الفردية على الرغم من تزايد صعوبة استمراريته مقارنة بالمشاريع الجماعية.

41 - والمشاريع الجماعية التي منحت الأولوية في إطار استراتيجية طموحة لدعم الاستمرارية والتي يبلغ عددها 41 مشروعاً لم تتلقَ بعد الدعم التقني الذي تشتت الحاجة إليه. كما لم تُعالج بعد الصعوبات في الاستمرارية التي تواجه عدداً أكبر من المبادرات الفردية والجماعية.

42 - ومن تلك المشاريع الممنوحة الأولوية التي يبلغ عددها 41 مشروعاً، يعود مشروعان إلى رابطات نسائية ويندرجان في إطار سعي الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع إلى تعزيز المشاريع التي تقودها نساء. وبشكل عام، تشارك 89 في المائة من النساء في مشاريع إنتاجية، ويشارك معظمهن فيها بوصفهن عضوات (2 010)، بينما يتولى عدد أقل منهن أدواراً إدارية (107) ولتمثيل القانوني (59)، ويبرز ذلك الحاجة إلى تعزيز تولي النساء أدوار صنع القرار.

43 - وتتمحور المساعي الجماعية للمقاتلين السابقين حول تعاونيات في الأغلب. وتوجد حتى حينه 243 تعاونية مسجلة، ومنها 22 رابطة نسائية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، خصصت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع حوالي 700 000 دولار لتعزيز قدرات الاتحادات التعاونيين الرئيسيين، وهما اتحاد الاقتصادات الاجتماعية المشتركة (ECOMUN) واتحاد Efraín Guzman.

- 44 - وفيما يتعلق بالخدمات الصحية، أقرّ المجلس الوطني لإعادة الإدماج نموذجاً جديداً وضعته وزارة الصحة، وكان من المقرر أن يبدأ العمل به في نيسان/أبريل في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وفي مناطق إعادة الإدماج الجماعية ذات الأولوية. ومن التطورات الإيجابية في هذا الصدد أن المستشفى العسكري المركزي سيقدم الخدمات الطبية وخدمات إعادة التأهيل للمقاتلين السابقين ذوي الإعاقة.
- 45 - واستمر تنفيذ استراتيجية إعادة الإدماج المجتمعية التي أطلقت في عام 2023 لتعزيز المصالحة من خلال إجراء حوارات بين المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية في 66 بلدية. وسعياً لتوسيع نطاقها، قررت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع تخصيص 4 ملايين دولار لإنجاز أنشطة تشمل مكافحة الوصم، وتدعيم قدرات المنظمات، وتعزيز ثقافة السلام.
- 46 - وتشكل زيادة تمتع الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بحقوقهم وتحملهم مسؤولياتهم كمواطنين جانباً رئيسياً من جوانب إعادة إدماجهم بشكل عام. ولذلك، قررت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع أن تدرج إرساء مدارس للقيادة السياسية تركز على تعزيز مشاركة النساء والشباب ضمن أولويات عام 2024.

الضمانات الأمنية

- 47 - توفير الأمن هو أحد الأهداف الأساسية للاتفاق النهائي وشرط ضروري لتجاوز الأسباب البنيوية وراء النزاع. ولا يزال دوام التحسن متوقفاً على توسيع الوجود المتكامل لمؤسسات الدولة وخدماتها في جميع أنحاء البلد.
- 48 - وظلت سياسات الضمانات الأمنية الرئيسية دون تنفيذ بعد الانتهاء من مرحلتها وضعها والتشاور بشأنها لأن المراسيم التي تحدد أطرها المعيارية والمؤسسية وأطرها المتعلقة بالميزانية لم تصدر بعد. ومن هذه السياسات السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والتنظيمات الإجرامية، وبرنامج الحماية الشامل للمقاتلين السابقين. ولا يزال التنسيق فيما بين المؤسسات من التحديات المطروحة، ويمكن التصدي لهذا التحدي باستخدام الوحدة الرفيعة المستوى التابعة للنظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي على نحو أكثر استراتيجية.
- 49 - وبعد أن وضعت اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والتنظيمات الإجرامية، لا يزال أمامها دور هام لتوجيه في تقديم التوجيه بشأن تنفيذ هذه السياسة على الصعيد المحلي، بما في ذلك التركيز على الاعتبارات الجنسانية والإثنية، وفي تعزيز اتساقها الشامل مع السياسات الأخرى المتعلقة بالسلام والأمن.
- 50 - وظل تقدم وزارة الداخلية محدوداً فيما يتعلق بالعديد من التدابير الموضوعية للتصدي للتحديات الأمنية التي تواجه المقاتلين السابقين والزعماء المجتمعيين والمجتمعات المحلية. ومن تلك التدابير تنفيذ برنامج الحماية الشامل للمجتمعات والمنظمات في الأقاليم، ووضع خطة عمل للبرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، وتعزيز اللجنة المشتركة بين القطاعات للاستجابة السريعة للإنذارات المبكرة لدعم اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقاً وأحسن توقيتاً عقب إصدار مكتب أمين المظالم تنبيهات.
- 51 - وفي الفترة ما بين 27 كانون الأول/ديسمبر و 26 آذار/مارس، وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نزوح 14 365 فرداً قسراً وبقاء 35 432 فرداً في عزلة في تسع مقاطعات و 35 بلدية، ومعظم هؤلاء الأفراد

هم من المجتمعات الإثنية، حيث يمثلون 64 في المائة من المتضررين (42 في المائة من الأفراد من الشعوب الأصلية و 22 في المائة من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي). وكان انعدام الأمن حادا بوجه خاص في مقاطعات مثل أنتيوكيا وبوليفار وكاكيتا وكاوكا وتشوكو ولاغواخير و نارينيو وبوتومايو وبابي ديل كاوكا بسبب النزاعات بين الجماعات المسلحة والتنظيمات الإجرامية، والوجود المحدود للدولة. ويؤدي العنف إلى تعطيل حياة مجتمعات محلية بأكملها وزيادة تقييد قدرة السلطات الموجودة على الوفاء بمسؤولياتها.

52 - وفرضت أطراف مسلحة غير مشروعة الوقف التام للأنشطة اليومية للمجتمعات المحلية في خمس بلديات في مقاطعة تشوكو وأربع بلديات في مقاطعة كاكيتا وثلاث بلديات في مقاطعة بوتومايو لمدة تراوحت ما بين 4 أيام و 27 يوما. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عطلت هذه الأحوال حياة حوالي 61 000 فرد، حيث واجهوا عقبات في الحصول على السلع والخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ارتكاب 18 مجزرة (تم التحقق من وقوع 4 مجازر، والعمل جار على التحقق من وقوع 13 مجزرة، ولم يتوصل إلى نتيجة قاطعة بشأن مجزرة واحدة) راح ضحية الحالات المتحقق منها في المجموع 13 ضحية (10 رجال و 3 أطفال). ووقعت هذه المجازر في مقاطعات بوليفار وهويلا ونارينيو وبوتومايو.

53 - وتفيد التقارير بحدوث انخفاض في حوادث الألغام الأرضية، لكن استمرار استخدامها لا يزال يلحق أضرارا بالمجتمعات المعرضة لخطرها في المناطق الريفية. وسجل مكتب المفوض السامي للسلام ووقوع 24 فردا ضحية لها منذ كانون الثاني/يناير، ونحو 80 في المائة منهم هم مدنيون، ومعظمهم ينتمون لمجتمعات إثنية. وكاوكا وأنتيوكيا هما المقاطعتان الأكثر تضررا.

54 - وبوقوع 10 حالات قتل بلغ عنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصل العدد الإجمالي لجرائم قتل المقاتلين السابقين منذ توقيع الاتفاق النهائي إلى 416 جريمة (11 امرأة و 50 فردا من الشعوب الأصلية و 57 فردا من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي). وسجلت البعثة أيضا 137 محاولة قتل لأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (12 امرأة) و 37 حالة اختفاء قسري (جميعهم رجال). وتم التحقق من وقوع حائتي اختفاء قسري في ميتا وأروكا. وفي هويلا، قُتل قائد سابق للمقاتلين ومندوب لدى لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه والحراس المرافقون له.

55 - ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، قُتل 87 مقاتلا سابقا وهم ينتظرون شملهم بتدابير الحماية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ثلاثة مقاتلين سابقين كانوا مشمولين بتدابير للحماية واثنان من أفراد الوحدة الوطنية للحماية، ويبرز ذلك الحاجة الملحة إلى إجراءات تقييم المخاطر والتدابير الموازية لها. وقد أُحرز تقدم فيما يتعلق ببروتوكول إجلاء المقاتلين السابقين، لكن تدابير الحماية التقليدية لا تزال تحتاج إلى التحسين على وجه السرعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل 25 تدبيرا من تدابير الحماية المعتمدة دون تنفيذ، ولم يكتمل تنفيذ 127 تدبيرا.

56 - وبدعم من البعثة، قادت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع جهودا لمنع وكشف حالات تعرض المقاتلات السابقات والأطفال للعنف الجنسي والجنساني في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. وفي الفترة من 2020 إلى 2023، أُبلغت البعثة والسلطات المختصة بوقوع 11 حالة من هذا القبيل

في ستّ مناطق من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وجميع ضحاياها نساء وفتيات. وأبلغت البعثة بحالة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

57 - ولتعزيز محكمة السلام الخاصة بتنفيذ تدابيرها الاحترازية، عقدت جلسة استماع في هويلا بشأن حالة المقاتلين السابقين بمقاطعات كاكيتا وهويلا وبوتومايو التي هي من المناطق الأكثر تضرراً من العنف. وخلال جلسة الاستماع، عزت السلطات الإقليمية تعرض المقاتلين السابقين للعنف إلى الاشتباكات بين الجماعات المسلحة غير المشروعة. وأعربت السلطات الإقليمية عن قلقها إزاء قدرة السلطات الوطنية على توفير الحماية الكافية للمقاتلين السابقين والزعماء المجتمعين والمجتمعات المحلية. وفي وقت لاحق، أصدرت محكمة السلام الخاصة أمراً إلى الحكومة بأن تعجل بإصدار المراسيم التي ترسي السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والتنظيمات الإجرامية، وبرنامج الحماية الشامل للمقاتلين السابقين.

58 - وظل العنف الذي يستهدف الزعماء المجتمعين من دواعي القلق البالغ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 42 شكوى (تم التحقق من اثنتين، والعمل جارٍ على التحقق من 37 شكوى، ولم يتوصل إلى نتيجة قاطعة بشأن 3 شكاوى) تتعلق بقتل مدافعين عن حقوق الإنسان، ومنهم فرد واحد من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وامرأة واحدة، و 4 من زعماء الشعوب الأصلية، و 6 من زعماء الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، و 13 من زعماء الفلاحين. ووقعت معظم هذه الحوادث في مقاطعات أنتيوكيا وكوكا وبوتومايو وباي ديل كاوكا. ولاحظت البعثة زيادة كبيرة في حالات العنف ضد الزعماء المجتمعين في مقاطعة بوتومايو مقارنة بالفترة من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى آذار/مارس 2023، واستمرار ارتفاع معدل جرائم القتل في مقاطعة كاوكا. ومما يثير قلق البعثة الشديد أيضاً الاعتداءات التي استهدفت 10 من زعماء الفلاحين المشاركين في الإصلاح الريفي الشامل.

59 - وأحد العناصر الرئيسية للضمانات الأمنية هو التحقيق الفعال في الجرائم المرتكبة ضد المقاتلين السابقين والزعماء المجتمعين وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وفي شباط/فبراير، تمكنت وحدة التحقيقات الخاصة بمكتب المدعي العام من الحصول على الإدانة لخمسة أفراد من قوات الأمن العام، ومنهم عقيد متقاعد أُدين بتهمة المحرض الرئيسي في قضية القتل البارزة للعضو السابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، ديمار توريس، في عام 2019. ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، حققت الوحدة في 513 قضية، مما أفضى إلى إجراء 71 محاكمة وإصدار 75 حكماً. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب إصدار 1 187 أمراً بإلقاء القبض ونُفذ 408 أوامر منها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجريت محاكمتان أسفرتا عن إصدار أربعة أحكام و 38 أمراً بإلقاء القبض، ولم ينفذ أي منها. ولم يُحسم في معظم القضايا بعد، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز قدرات التحقيق في أكثر المناطق تأثراً.

الأحكام التصالحية

60 - ينص الاتفاق النهائي على أن أهداف العنصر القضائي من النظام الشامل للحقيقة والعدالة وجبر الضرر وعدم التكرار هي صون وحماية حقوق الضحايا، والمساهمة في معرفة الحقيقة وتحقيق السلام القار والدائم، ومنح من شاركوا في النزاع اليقين القانوني بشأن مآل الأمور من خلال قراراته. ويواصل نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا الذي يتسم بالابتكار السعي إلى تحقيق هذه الأهداف في خضم تحديات كبيرة.

- 61 - وواصلت محكمة السلام الخاصة القيام بعملها الأساسي من هذا المنطلق بطرق منها، على سبيل المثال، إقرار الضحايا فيما يتعلق بالقضايا التي فتحت مؤخرا، وعقد جلسات استماع لمن شاركوا في النزاع للمساهمة في معرفة الحقيقة، والتحضير لتنفيذ الأحكام التصالحية. وأعلنت محكمة السلام الخاصة أن أولى هذه الأحكام ستصدر في عام 2024 على الأرجح، وأنها تهدف إلى اختتام مرحلة التحقيق في عام 2025.
- 62 - ومن المهم أن تبلغ محكمة السلام الخاصة مرحلة إصدار الأحكام التصالحية. لكن فهم ما أحرز فعليا من تقدم هام يقتضي استيعاب أن عملية العدالة الانتقالية هي عملية متسلسلة تتطوي على مراحل مترابطة. وحتى حينه، أصدرت محكمة السلام الخاصة لوائح اتهام لما عدده 151 فردا، منهم 47 عضوا سابقا في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (بمن فيهم جميع أعضاء أمانتها السبعة)، و 100 فرد من قوات الأمن (ومنهم 8 جنرالات و 11 عقيدا)، وثلاثة أطراف ثالثة مدنية، ومسؤول حكومي واحد من غير المقاتلين. ومن بين 121 فردا صدرت لوائح اتهام في حقهم وانتهت مرحلة اعترافهم بالمسؤولية، اعترف 89 في المائة منهم بمسؤوليتهم عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
- 63 - وفي هذا الصدد أيضا، أبلغت محكمة السلام الخاصة في شباط/فبراير بأن 30 من 35 عضوا سابقا في الجيش صدرت لوائح اتهام في حقهم في القضية 03 (المتعلقة بعمليات القتل والاختفاء القسري التي موه مسؤولون حكوميون وقوعها باعتبارها خسائر في الأرواح وقعت أثناء القتال) بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مقاطعة هويلا قد اعترفوا بالمسؤولية وسيخضعون لإجراءات التقاضي من خلال وحدة الجيش صدرت لوائح اتهام في حقهم لم يعترفوا بالمسؤولية وسيخضعون لإجراءات التقاضي من خلال وحدة التحقيق والاتهام بمحكمة السلام الخاصة. وإذا ثبتت إدانتهم، فقد تصدر في حقهم أحكام بالسجن تصل إلى 20 عاما.
- 64 - وتناولت محكمة السلام الخاصة في قرار أصدرته مؤخرا الحالة الاستثنائية للقائد السابق لقوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية، سالفاتوري مانكوسو، الذي خضع لتحقيقات في إطار ولايتين قضائيتين متوازيتين. وأعلنت محكمة السلام الخاصة أن لها الاختصاص الغالب والحصري بالبت في مسؤولية سالفاتوري مانكوسو عن الجرائم الجسيمة المرتكبة من عام 1989 إلى عام 2004، وفي أحكام حريته ومشروطيتها.
- 65 - ومن بالغ الأهمية ضمان أن جميع الأفراد الخاضعين لسلطة محكمة السلام الخاصة يُدركون بوضوح ما لهم وما عليهم، وفقا للمنصوص عليه في الاتفاق النهائي. وفي هذا السياق، أعلنت محكمة السلام الخاصة في شباط/فبراير أن الحكومة منحت العفو في الفترة من 2017 إلى 2018 لما عدده 600 9 عضو سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على النحو المتوخى بموجب الاتفاق النهائي فيما يتعلق بالجرائم السياسية أو جرائم أخرى بسيطة نسبيا مقارنة بالجرائم الأشد جسامة التي لا يمكن منح العفو عنها. وينضاف هذا العدد من حالات العفو إلى تلك التي منحتها محكمة السلام الخاصة منذ عام 2018 والتي ظل عددها منخفضا جدا حتى حينه. وأفادت محكمة السلام الخاصة بأن هيتها للعفو العام والعفو الخاص لا تزال تعمل على إنجاز عبء عمل كبير، ومن المقرر أن تنتهي منه بحلول عام 2025.

66 - وفيما يتعلق باليقين القانوني أيضا، اشتكى محامو أفراد قوات الأمن العام الخاضعين لسلطة محكمة السلام الخاصة من عدم وضوح ما سيكون عليه الوضع القانوني لمن لا يعتبرون من أكبر المسؤولين عن جرائم جسيمة لكن لم يُحدد وضعهم بعد.

67 - وفيما يخص الأحكام التصالحية، واصلت البعثة الإصرار على ضرورة تكثيف الجهود لضمان أن تهيئ الدولة الظروف العامة اللازمة لتنفيذها. وفي هذا الصدد، شاركت البعثة في الدورة الرابعة لآلية التنسيق التي أنشأتها الحكومة ومحكمة السلام الخاصة لتيسير تنفيذ هذه الأحكام ورصدها التي عقدت في آذار/مارس. وبدعم سابق من دائرة التخطيط الوطنية، تواصلت محكمة السلام الخاصة مع رؤساء البلديات والمحافظين من أجل التشجيع على إدراج بنود بشأن الأحكام التصالحية في خططهم الإنمائية. ويتيح التنفيذ الفعال لهذه الأحكام الفرصة لزيادة توطيد وجود الدولة، والدفع بعجلة التحولات في الأقاليم، وتعزيز الثقة في عملية السلام.

68 - وواصلت محكمة السلام الخاصة أيضا العمل جنبا إلى جنب مع الحكومة والعديد من الجهات المعنية الأخرى على إعداد وتشجيع المشاريع التصالحية في أنتيوكيا وبوغوتا ونارينيو. وسيُستغل تنفيذ هذه المشاريع لتحديد التحديات المطروحة وصقل الحلول قبل إصدار أولى الأحكام التصالحية. وتمشيا مع نهج محكمة السلام الخاصة الذي يركز على الحوار، ينطوي المشروع في نارينيو على تواصل موسّع مع سلطات شعوب آوا الأصلية. ومن الأمور الهامة أن رئيس بلدية بوغوتا التزم بدعم الأنشطة التصالحية، وهو ما يشير إلى إمكانات التآزر على جميع مستويات الدولة. ويشارك في تلك المشاريع طوعاً عدة أفراد متهمين في قضايا متنوعة من قضايا محكمة السلام الخاصة.

69 - وكان المتوخى أن تسير عملية العدالة الانتقالية في ظروف تتميز بتحسّن الأمن في أعقاب إبرام الاتفاق النهائي، لكن استمرار العنف في مختلف المناطق يستدعي من السلطات أن تعزز تدابير منعه والتصدي له. وفي كانون الثاني/يناير، قُتل أرغيميرو مايو، وهو زعيم من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وعضو في مجلس مجتمعي في أنتيوكيا اعتمد على أنه من مجموع الضحايا في القضية 04 (المتعلقة بالحالة في منطقة أورابا). وفي شباط/فبراير، أُلقيت قنبلة يدوية على مسكن في سانتاندر يملكه عضو في منظمة لحقوق الإنسان معترف به على أنه من مجموع الضحايا في القضية 08 (المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يزعم أن قوات الأمن العام وغيرها من المسؤولين في الدولة ارتكبوها بالتعاون مع جماعات شبه عسكرية وأطراف ثالثة). وقتل أيضا في توليما زعيم من زعماء المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وهو أيضا ضحية وكان ينتظر اعتماد أنه من الضحايا في القضية 11 (المتعلقة بالعنف الجنساني والجنسي والعنف الإنجابي والجرائم الأخرى المرتكبة بدافع التحيز ضد الأشخاص ذوي الميول الجنسية و/أو أشكال التعبير الجنسي و/أو الهوية الجنسية المتنوعة)، وأثار مقتله دعوات لتوفير حماية أفضل للضحايا من النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية

70 - بهدف تسريع تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، أقام مكتب نائبة الرئيس هيئات اجتماعات مائدة مستديرة رفيعة المستوى تضم حوالي 30 كيانا لرصد وتعزيز تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 حتى تبلغ نسبة تنفيذ هذا الفصل 60 في المائة على الأقل

بحلول عام 2026. وهذا تطور جدير بالترحيب في ظل الصعوبة المواجهة في تتبع تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ووفقا للنظام المتكامل للمعلومات عن تنفيذ الاتفاق النهائي، لم تحقق سوى 4 مؤسسات من بين 23 مؤسسة مسؤولة عن التنفيذ الأهداف المتصلة بالفصل المتعلق بالمسائل الإثنية المقرر أن تنفذها في عام 2023.

71 - ويمسّ الافتقار إلى الأراضي مجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي بشكل خاص. ومن التطورات الجديرة بالترحيب في هذا الصدد أن الحكومة أصدرت في شباط/فبراير مرسوما يهدف إلى تنظيم جعل ملكية الأراضي ملكية رسمية واقتناء الأراضي لفائدة مجالس مجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ويمثل ذلك خطوة إلى الأمام في صون حقوق هذه المجتمعات. وبالإضافة إلى ذلك، أعطت وحدة إعادة الأراضي إلى مالكيها الأولوية إلى 29 حالة خلال الربع الأول من العام، وتخص 11 حالة منها مجالس من مجالس مجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، بينما تخص 18 حالة محميات للشعوب الأصلية. وإجمالاً، الوحدة قيد معالجة 362 مطالبة جارية باستعادة الأراضي تخص شعوباً إثنية.

72 - وفي محاولة لتعزيز مشاركة منظمات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في الإصلاح الريفي، اختتمت مشاورات مسبقة في آذار/مارس 2024 للسماح لها بأن تصبح شريكة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالسجل العقاري المتعدد الأغراض فيما يخص أراضي مجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي التي تتجاوز 4 ملايين هكتار.

73 - وفيما يتعلق بمشاركة الشعوب الإثنية في تنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، حذر ممثلو آلية التشاور الخاصة، التي أقيمت لضمان مشاركة هذه الشعوب في القرارات التي تتخذها وكالة استصلاح الأراضي، من أن استمرار العنف وانعدام الأمن في البلديات المشمولة بهذه البرامج قد يعرض تنفيذها للخطر.

74 - وفي الواقع، استمر العنف في مسّ الشعوب الإثنية أكثر من غيرها في مختلف المقاطعات، ولا سيما في شمال كاوكا، على نحو ما يتجلى في عمليات القتل والاختطاف والتهديدات التي تستهدف السلطات التقليدية وحرس الشعوب الأصلية. وقد ازداد وصم حرس الشعوب الأصلية في خضم استمرار النزاع بين الأطراف المسلحة على أراضيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل حارسان في كاوكا كانا من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وكانا يقومان بأدوار قيادية هامة في مجتمعاتهما.

75 - واستمرت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة غير المشروعة كذلك في دفع أعداد كبيرة من مجتمعات الشعوب الأصلية إلى النزوح. وتُثير أوضاع شعوب ويوا في مقاطعة لاغواخيرا، وشعوب إبيرارا سيابيدارا وآوا والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في مقاطعة نارينيو القلق بوجه خاص. وتسببت النزاعات على الأراضي في مقاطعتي كاكيتا وبوتومايو في فرض العزلة على مجتمعات إثنية، واستمرت عزلة بعضها لفترات تزيد على شهر، مما حد من إمكانية حصولها على الضروريات الأساسية.

76 - واستمرت الجماعات المسلحة في تجنيد واستخدام الأطفال من المجتمعات الإثنية. ووفقاً لمنظمات الشعوب الأصلية في شمال كاوكا، وقعت 15 حالة تجنيد واستخدام لأطفال من الشعوب الأصلية منذ بداية عام 2024.

77 - ومن الجوانب الهامة الأخرى للاتفاق النهائي بنوده المتعلقة بمعالجة مشكلة المحاصيل غير المشروعة بتوفير بدائل لها لصغار المزارعين الذين يزرعون الكوكا. ووافقت الحكومة، في إطار التزامها بتعزيز تنفيذ هذه البنود، على 7 524 خطة استثمارية لاستبدال تلك المحاصيل لصالح الأسر من مجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي التي تشارك في البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة في توماكو بمقاطعة نارينيو، و 1 860 خطة استثمارية لتزويد الأسر من الشعوب الأصلية في كاوكا بوسائل بديلة للعيش. والتزمت الحكومة بتخصيص 18 مليون دولار لتنفيذ الخطط في عام 2024.

78 - ومنح الضحايا تمديدا مدته سنة واحدة للتقدم بطلبات للحصول على تعويضات جماعية. وقد يفيد ذلك الضحايا من المجتمعات الإثنية الذين لم يقوموا بذلك بسبب الخوف أو الأوضاع المحلية غير المواتية. وأحرزت وحدة الضحايا تقدما في استراتيجية التنسيق مع منظمات المجتمعات الإثنية بشأن وضع خطط شاملة لمنح التعويضات لضمان توافقها مع آراء هذه المجتمعات وأفضليتها. وأبلغت الوحدة بأنها تستهدف أن تنفذ في عام 2024 ما عدده 22 خطة من الخطط الشاملة لمنح التعويضات الجماعية للمجتمعات الإثنية لفائدة 12 مجتمعا من مجتمعات الشعوب الأصلية و 10 من مجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

79 - وتؤدي محكمة السلام الخاصة وظيفه هامة في التعامل مع الجرائم المتصلة بالنزاع التي طالت الشعوب الإثنية أكثر من غيرها، بطرق منها التنسيق مع الهيئة القضائية الخاصة بالشعوب الأصلية المعترف بها دستوريا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت محكمة السلام الخاصة 96 أمرا قضائيا من منطلق اعتبارات إثنية وأمرا قضائيا واحدا من منظور تدخّل الاعتبارات الإثنية والجنسانية، وقد أمثل لما عدده 38 أمرا منها. وتشجع هذه الأوامر مشاركة الضحايا، وتعزيز التنسيق بين الهيئات القضائية بحيث تلبّي الأحكام التصالحية التي ستصدر لاحقا احتياجات الشعوب الإثنية.

80 - وواصلت وحدة البحث عن الأشخاص الذين يُعتبرون في عداد المفقودين إحراز تقدم في البحث عن الضحايا من الشعوب الإثنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جمعت الوحدة شمل فرد واحد من شعوب بيخاو في هويلا بأسرته، وعثرت على جثامين 12 فردا ينتمون إلى مجتمعات إثنية في تشوكو.

المسائل الجنسانية

81 - استمر نقص الموارد في إعاقة تنفيذ بنود الاتفاق النهائي المتعلقة بالمسائل الجنسانية التي يتجاوز عددها 100 بند. ورغم إنشاء وزارة فرعية لشؤون المرأة ضمن وزارة المساواة، ورغم ما لها من دور حاسم في التنسيق بين الكيانات المتولّية مسؤوليات تنفيذية بموجب الاتفاق النهائي والفصل المتعلق بالمسائل الجنسانية من الخطة الإنمائية الوطنية، لا تزال هذه الوزارة الفرعية تعاني من نقص التمويل. ويلزم زيادة الموارد المرسودة للمسائل الجنسانية في الكيانات الحكومية لتسريع وتيرة تنفيذ بنود الاتفاق المتعلقة بالمسائل الجنسانية والاستجابة لتطلعات العديد من النساء اللواتي شاركن في وضع الخطة الإنمائية الوطنية.

82 - وقد أصبحت عملية مشاركة النساء التي أفضت إلى إدراج البنود المتعلقة بالمسائل الجنسانية في الاتفاق النهائي منطلقاً مرجعياً تُواصل القيادات النسائية البناء عليه. وشاركت النساء في الجهود المبذولة في إطار سياسة السلام الشامل بأشكال منها تولّي دور المفاوضات والمشاركة في المناسبات التي أقامتها لجنة المشاركة الوطنية المنبثقة عن المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. وبقيت المنظمات النسائية على موقفها بأن إدراج المسائل الجنسانية والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ضمن محادثات السلام

الجارية محدوداً. وكررت أيضاً دعواتها إلى تقديم ضمانات تكفل المشاركة الآمنة للنساء، ولا سيما على المستوى المحلي، حيث لا يزالن يعانين من العنف. وأهابت بالأطراف أن تتفق على وقف جميع أشكال العنف الجنسي والأعمال العدائية ضد المجتمعات المحلية في إطار عمليات وقف إطلاق النار الجارية. وفي تشوكو، خرجت أكثر من 1 800 امرأة، في إطار الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، في مسيرة للمطالبة بأن تتوقف الأطراف المسلحة عن العنف وبأن تشرك النساء إشراكاً كاملاً في جهود بناء السلام.

83 - وبلغت الاستعدادات لاعتماد خطة العمل الوطنية الأولى في كولومبيا بشأن المرأة والسلام والأمن إلى مرحلتها النهائية. وتتيح هذه الخطة فرصة لتسريع وتيرة تنفيذ بنود الاتفاق النهائي المتعلقة بالمسائل الجنسانية، وتعزيز الأولويات الجنسانية في إطار سياسة السلام الشامل. وقدمت لجنة المجتمع المدني التوجيهية التي دعمت وضع الخطة توصيات محددة لاعتماد نهج محلي التركيز، وضمان توفير التمويل الكافي، وإنشاء آلية للرصد، وانتهاج منظور تداخل الاعتبارات إزاء المسائل المتعلقة بالمثلثات والمثلثين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمجتمعات الإثنية.

التطورات الأخرى المتصلة بتنفيذ الاتفاق النهائي

84 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت تطورات على أيدي وحدة البحث عن الأشخاص الذين يُعتبرون في عداد المفقودين، وهي تطورات تُبرز فوائد التنسيق بين المؤسسات. ومن خلال عمل الوحدة مع محكمة السلام الخاصة، عُثر على 3 800 جثة مجهولة الهوية في مقابر جماعية في كوكوتا بمقاطعة شمال سانتاندر، وانتشلت 211 جثة منها وربما تكون جثث أشخاص من ضحايا الاختفاء القسري. ووقعت الوحدة أيضاً اتفاقاً مع وزارة الدفاع لتعزيز التعاون بينهما.

باء - التطورات المتعلقة بجيش التحرير الوطني

85 - وصلت المحادثات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني منعطفاً حرجاً في أعقاب الجولة السادسة التي عقدت في كوبا، حيث توقفت العملية بسبب شواغل لدى جيش التحرير الوطني بشأن دور المفاوضات ووضعها. وجاء ذلك في أعقاب الإعلان خارج إطار المفاوضات أن حواراً إقليمياً سيبدأ في نارينيو في أوائل آذار/مارس، ويُفترض أن تشارك فيه إحدى الجبهات الإقليمية لجيش التحرير الوطني. ونتيجة لذلك، عقدت البلدان الضامنة والكنيسة الكاثوليكية والممثل الخاص للأمين العام اجتماعاً في كوبا في الفترة من 24 إلى 26 شباط/فبراير 2024. وحل الطرفان التحديات التي تواجه العملية والالتزامات التي تعهد بها كل طرف. وفي 26 شباط/فبراير، أعلن الطرفان أنهما سيواصلان تنفيذ الاتفاقات المتوصل إليها حتى حينه، بما يشمل وقف إطلاق النار الوطني الثنائي والمشاركة المجتمعية في عملية السلام، وسيقومان بمزيد من التقييم لعملية الحوار والالتزامات المتعهد بها حتى حينه خلال الجولة المقبلة من المحادثات التي ستعقد في جمهورية فنزويلا البوليفارية في الفترة من 8 إلى 22 نيسان/أبريل 2024.

86 - وفي إطار ولاية البعثة بوصفها عنصراً دولياً من عناصر آلية الرصد والتحقق، استمرت في رصد الحالة الأمنية في المناطق التي تغطيها الآلية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت البعثة جهودها لحل المشاكل في الميدان بالتنسيق مع المؤتمر الأسقي لـ كولومبيا، ومع كلا الطرفين كلما أمكن ذلك. واستمرت قناة الاتصال التابعة للآلية في العمل وأسهمت في منع وقوع اشتباكات مسلحة في أربع مناسبات عن طريق

كفالة تباعد قوات الجانبين في حالاتٍ كان احتمال التقائها بالصدفة وشيكاً، وعن طريق وقف الاشتباكات المسلحة فور بدايتها.

87 - وبوجه عام، استمر الطرفان في احترام وقف إطلاق النار، لكن ظلت الآلية تتلقى تقارير عن وقوع حوادث على الأرض. واستمرت معالجة هذه التقارير وفقاً للمراحل المختلفة التي حددها الجانبان بهدف توضيح ملابسات الحوادث التي بلغت عنها مختلف الجهات على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، بما في ذلك الطرفان. وتطلبت العملية الحصول على معلومات إضافية ومقارنتها بمصادر متنوعة والقيام ببعثات ميدانية للتحقق في ظل ديناميات النزاع البالغة التعقيد والتقلب.

88 - وركزت المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني على المشاركة على المستوى المحلي في تنفيذ الاتفاقات المتوصل إليها بين الطرفين. وشرعت لجنة المشاركة الوطنية، التي عقدت جلستين عامتين و 10 دورات تحضيرية على المستوى الإقليمي، في تنظيم 10 اجتماعات إقليمية، وست اجتماعات قطاعية، بما في ذلك ملتقيات للنساء والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ورجال الأعمال، للاستماع إلى مقترحات المواطنين وتوصياتهم بشأن المنهجية وخطة المشاركة الوطنية. وستعقد هذه الاجتماعات في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو. ونظمت هذه اللجنة حتى حينه 53 اجتماعاً شارك فيها أكثر من 4 300 فرد من نحو 2 100 منظمة من منظمات القاعدة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني. وقررت اللجنة أيضاً عقد مناسبة وطنية في أيار/مايو لإتمام مرحلة تحديد شكل المشاركة وتقديم النتائج إلى الأطراف.

رابعاً - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

89 - واصل فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة تنسيق أنشطة الدعوة والدعم لتنفيذ سياسات الضمانات الأمنية بموجب الاتفاق النهائي، بالتعاون مع وحدة تنفيذ الاتفاق النهائي. ومن المسائل التي كانت مدرجة على جدول الأعمال تنفيذ السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والتنظيمات الإجرامية، والأخذ بنهج الأمن البشري في تدابير حماية الزعماء المجتمعين والأحزاب السياسية، وإدراج أحكام الضمانات الأمنية في الخطط الإنمائية المحلية. وقدم الفريق القطري والبعثة توصيات إلى الحكومة بشأن رصد المؤشرات من منظور حقوق الإنسان في سياق تنفيذ هذه السياسات على الصعيد المحلي.

90 - وواصل الفريق القطري والبعثة، بالتشاور مع مكتب المفوض السامي للسلام، دعم المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني من خلال مرفق الاستجابة الفورية الذي يتبع لصندوق بناء السلام لأغراض منها النهوض بعمل لجنة المشاركة الوطنية.

91 - وفي آذار/مارس، وافقت اللجنة التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء للحفاظ على السلام في كولومبيا، خلال زيارة إلى كاتاتومبو بمقاطعة شمال سانتاندر، على خطة استثمارية جديدة لعام 2024. ووافق الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء وصندوق بناء السلام على تقديم دعم إضافي إلى محكمة السلام الخاصة والقضوية 11. واستثمر الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء وصندوق بناء السلام أكثر من 7 ملايين دولار حتى حينه في مقاطعة شمال سانتاندر، وهي منطقة ذات أولوية لحقها ضرر بالغ من النزاع. وخصص هذا الدعم للأنشطة المتعلقة بالإصلاح الريفي الشامل، والعمل المجتمعي مع الشعوب الأصلية، والشباب، والضحايا، وإعادة الإدماج.

خامسا - السلوك والانضباط

92 - واصلت البعثة إعطاء الأولوية لتدريب الموظفين وتوعيتهم بشأن عدم تسامح المنظمة إطلاقا مع السلوك المحظور من خلال تقديم الدورات التدريبية المسماة "متحدون لترسيخ ثقافة الاحترام" والتدريب الإلزامي المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعززت البعثة أيضا تدابير مكافحة الغش تمشيا مع السياسات التنظيمية.

93 - ووردت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاثة ادعاءات باحتمال حدوث سوء سلوك جسيم (تحرش جنسي وأعمال احتيالية)، وقد أحيلت إلى الجهات المعنية لإجراء مزيد من التحقيقات.

ملاحظات

94 - يستحق الكولومبيون الإشادة بهم لما أظهروه من شجاعة ومثابرة في سعيهم إلى مواجهة وحل المسائل المترسّخة التي أثرت في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلدهم لعمد. وأدعواهم إلى أن يظلوا واضعين نصب أعينهم الهدف الشامل الذي هو تحقيق السلام الدائم، وأن يعطوا الأولوية للحوار في حل خلافاتهم.

95 - وينطوي التنفيذ الناجح للاتفاق النهائي على إمكانية إرساء معيار تُقاس عليه عمليات السلام الحالية والمقبلة سواء على صعيد كولومبيا أو على الصعيد الدولي. وسيطلب تحقيق ذلك تدابير أسرع وأشمل تترجم رؤية الاتفاق إلى تغييرات تقضي إلى التحول. وقد تحقق تقدم هام حتى حينه، لكن من بالغ الأهمية في هذه المرحلة أن يبدأ المعنيون والمستفيدون، بمن فيهم الضحايا والمجتمعات الريفية والشعوب الإثنية والمقاتلون السابقون على حد سواء، في لمس الأثر الإيجابي لبعض البنود الرئيسية من بنود الاتفاق النهائي بدرجة أكبر.

96 - وتحمل منظومة العدالة الانتقالية المبتكرة والبعيدة المدى، التي تشكل محكمة السلام الخاصة عنصرها القضائي، مسؤولية تتناسب مع أهميتها باعتبارها أحد الركائز الهيكلية للاتفاق النهائي. وسيعتمد نجاحها على قدرتها على إقامة العدل على وجه السرعة لصالح ضحايا النزاع الكثيرين، إلى جانب منحها اليقين القانوني للمقاتلين السابقين وأفراد قوات الأمن العام وغيرهم من المساهمين في النزاع الخاضعين لسلطتها، في إطار التسوية السياسية الشاملة بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وفي هذه المرحلة من العملية، وبعد أكثر من سبع سنوات من توقيع الاتفاق النهائي، أدعو إلى الحوار البناء بين جميع الأطراف المعنية ضمن الإطار الراسخ للاتفاق النهائي لتجاوز العقبات الأخيرة.

97 - ولا تزال المجتمعات الريفية، ولا سيما مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ومن ينتمون إليها من نساء وأطفال، تعاني أكثر من غيرها من استمرار العنف وانعدام التنمية في العديد من مناطق كولومبيا حيث لا يزال وجود الدولة غير كاف. ويهدف الاتفاق النهائي إلى معالجة هذا الإرث التاريخي والاجتماعي الإشكالي من خلال مختلف بنوده، بما في ذلك بنود الإصلاح الريفي والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية والأحكام الجنسانية، وتسعى هذه البنود مجتمعة إلى إيجاد حلول إلى هذه المسائل العالقة منذ أمد بعيد. وفي حين أن الأهداف الشاملة لتلك البنود هي بطبيعتها أطول أجلا، من الضروري أن يتحقق في المستقبل القريب جدا التقدم الذي طال انتظاره. وأحث الحكومة وجميع الكيانات التي تتحمل

مسؤوليات في هذا الصدد على المضي بسرعة في عملها لأن الوقت حان للتنفيذ الناجح والملموس على الأرض.

98 - وكما قلت من قبل، أصبح التنفيذ الناجح للاتفاق النهائي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنتائج الجهود الجارية لإيجاد تسوية للنزاع المسلح المستمر في كولومبيا من خلال الحوار. وأشجع جميع الأطراف بشدة على الالتزام بهذه العمليات، والاستفادة الكاملة من الفرصة التي تتيحها لإيجاد حلول شاملة ودائمة للتحديات التي حددتها، والاستفادة من الفرص التي يتيحها السلام.

99 - وأشيد بالحكومة وجيش التحرير الوطني لما حققاه من إنجازات حتى حينه على طاولة المفاوضات، فقد أحرزت هذه العملية تقدماً يتجاوز جميع محاولات الجانبين الأخرى. وأدعو الطرفين إلى البناء على هذه الإنجازات ومواصلة العمل على طاولة المفاوضات وأن يراعى في ذلك مصلحة كولومبيا على المدى البعيد.

100 - ويُتيح عقد جولة جديدة من المحادثات بين الحكومة وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي فرصة للتغلب على الصعوبات، وتعزيز وقف إطلاق النار، وتحقيق تقدم في تحديد جدول أعمال المحادثات. وأدعو إلى وقف العنف ضد المدنيين. فالحفاظ على الأرواح ومصداقية العملية يعتمدان على ذلك.

101 - وأسفرت اتفاقات وقف إطلاق النار السارية عن فوائد ملموسة، لا سيما حُدّها الفعّال من المواجهة المسلحة بين الأطراف، لكنها اتفاقات أولية ومحدودة النطاق ومؤقتة بطبيعتها. وقد رفعت أيضاً سقف توقعات المجتمع الكولومبي الذي يرغب في رؤية نتائج تعالج العديد من القضايا الهيكلية في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تؤخذ التطلعات المشروعة للكولومبيين في هذا الصدد في الاعتبار على طاولات المفاوضات. وبينما تناقش الأطراف خططها الطويلة الأجل، بدعم من الأمم المتحدة والجهات الدولية، من المهم أن تسعى إلى تعزيز الالتزامات بحماية المدنيين، وإلى تكملة اتفاقات وقف إطلاق النار بتدابير ملموسة فورية لما فيه صالح المجتمعات على المدى القصير، وخاصة في المناطق المتضررة من النزاع. ولذلك، أدعو الحكومة إلى كفالة التنفيذ الفوري لتدابير الضمانات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق النهائي وتعزيز الوجود المتكامل للدولة في جميع أراضي البلد. فهذا أمر أساسي في ما تبذله من جهود حالياً لتوسيع مدى السلام.

102 - ولا يزال الدعم الدولي للجهود التي تقودها كولومبيا أمراً أساسياً، والأمم المتحدة على استعداد لمواصلة العمل يداً في يد مع الحكومة ومع جميع الأطراف الساعية لجعل هذه الجهود الجديرة بالثناء تؤتي ثمارها. وأعرب عن امتناني لمجلس الأمن على دعمه المستمر لعمل بعثة التحقق في كولومبيا.

VERIFICATION MISSION PRESENCE AND MUNICIPALITIES PRIORITIZED FOR THE IMPLEMENTATION OF THE PEACE AGREEMENT- COLOMBIA

Verification Mission
Geospatial

